حصدت أرواح العشرات بين قتيل وجريح خلال الـ 24 الساعة الماضية

موجة عنف جديدة تضرب انحاء العراق

بغداد/وكالات

اسفر أحدث هجوم انتحاري أمس في كركوك بشمال بغداد عن سقوط عدد من الضحايا أغلبهم من المدنيين.

وقال قائمقام ناحية الدبس شمال غرب كركوك عبدالله الصالحي أن "امرأة واثنين من عناصر الشرطة قتلوا في هجوم انتحاري بحافلة صغيرة استهدف مقر الشرطة في الناحية" التي تسكنها غالبية كردية.

وأكد أن "الهجوم اسفر كذلك عن اصابة مئة شخص اخر بينهم عدد كبير من طالبات ثانوية 'ولات' الكردية المجاورة لمركز الشرطة"، مشيرا إلى أن الانفجار ادى إلى تدمير واحراق نحو ثمانين سيارة وتضرر عشرات المنازل.

وفي وقت لاحق، اعلن مدير عام صحة محافظة كركوك صديق عمر رسول أن مستشفيات المحافظة تلقت جثث ثلاثة قتلى وعالجت 165 جريحا، مشيرا إلى أن غالبية الجرحى هم من المدنيين.

وهذا الانفجار الاعنف الذي تشهده ناحية الدبس منذ اجتياح العراق عام 2003م وفقا للصالحي.

بدوره، قال ضابط في شرطة كركوك أن "الهجوم وقع في الصباح مستهدفا مقرا للشرطة في قضاء الدبس".

وفي هجمات أخرى، قال مصدر في وزارة الداخلية أن "مجهولين اغتالوا شخصا داخل سيارته في منطقة سبع البور" الواقعة عند ناحية التاجي (25 كلم شمال بغداد).

وأضاف "كما قتل عامل بناء على ايدي مسلحين مجهولين في حي العامل في غرب بغداد".

وأكد مصدر طبي في مستشفى اليرموك تلقي جثتي ضحيتي الهجومين.

وفي بعقوبة (60 كلم شمال شرق بغداد)، قال عقيد في الشرطة أن "مسلحين مجهولين يستقلون سيارة مدنية هاجموا حدادا داخل ورشته وسط ناحية الوجيهية (15 كلم شرق بعقوبة) واردوه قتيلا ثم لاذوا بالفرار".

وأكد طبيب في مستشفى بعقوبة العام تلقي جثة الضحية.

وفي الموصل (350 كلم شمال بغداد) قال الملازم اول خالد الياسري من الجيش أن "جنديا كان في اجازة قتل برصاص مسلحين مجهولين أمام منزله في حي الصديق، في شمال الموصل".

ووقعت هذه الهجمات بعد يوم من مقتل ثمانية اشخاص بينهم ثلاثة من عائلة واحدة في مناطق متفرقة ايضا.

وقال ضابط برتبة عقيد في شرطة مدينة تكريت (160 كلم شمال بغداد) أن "مسلحين مجهولين قتلوا خمسة اشخاص، بينهم ثلاثة افراد من عائلة واحدة.

وأضاف أن "الهجوم وقع لدى مرور الاشخاص عند منطقة تل سويدان عند ناحية الشرقاط" الواقعة إلى الشمال من بيجي (200 كلم شمال بغداد).

وأكد الطبيب عمر خلف الجبوري في مستشفى الشرقاط تلقي جثث الضحايا الذين قضى بعضهم نحرا، دون الاشارة لتفاصيل اكثر.

وتعد منطقة تل سويدان من المعاقل الرئيسية لتنظيم القاعدة في العراق، وفقا لمصدر الشرطة.

وفي بغداد، اعلن المصدر في وزارة الداخلية أن "مسلحين مجهولين اغتالوا باسلحة مزودة بكواتم للصوت مساء (الاحد) رجلا وزوجته في حي الشعلة شمال بغداد"، مضيفا كما "اغتال مجهولون شخصا في حي الغزالية" بالطريقة ذاتها.

وأكدت مصادر طبية في مستشفيي الحكيم في شمال بغداد واليرموك في غرب العاصمة تلقي جثث الضحايا الثلاثة.

استقالة وزير فلسطيني تثير الخلافات

رام الله (الضفة الغربية)/ وكالات

اثارت استقالة وزير المالية الفلسطيني نبيل قسيس الاسبوع الماضي ازمة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس حكومته سلام فياض بسبب قبول الاخير استقالة الوزير بدون مراجعة الرئيس الرافض لهذه الاستقالة، كما افاد مسؤولون فلسطينيون.

وقدم قسيس استقالته لرئيس الوزراء سلام فياض الذي سارع إلى اصدار بيان اعلن فيه قبول الاستقالة، الا أن الرئاسة الفلسطينية اعلنت في الوقت نفسه أن عباس رفض استقالة قسيس وطلب منه الاستمرار في عمله.

وقال مسؤول فلسطيني أنه "في اليوم التالي لتقديم قسيس استقالته توجه فياض إلى وزارة المالية وعقد اجتماعا لكافة مسؤولي وزارة المالية وابلغهم أنه هو القائم باعمال وزير المالية وانه يجب أن يتم مراجعته باية قضية".

وأضاف أن "هذا الإجراء لفياض تم رغم الاعلان رسميا أن الرئيس عباس طلب من قسيس العدول عن استقالته وهو ما يعتبر خارجا عن المألوف لان الحكومة تعتبر حكومة الرئيس حسب القانون والعرف الفلسطيني".

وصرح مسؤول فلسطيني آخر أنه "بعد أن عاد الرئيس عباس إلى رام الله من السعودية التقى مع قسيس وطلب منه التراجع عن استقالته وهو ما وافق عليه قسيس لكن فياض يرفض عودة قسيس إلى وزارة المالية لانه يعتبر أن استقالة قسيس قد تمت من الناحية القانونية وعليه أن اراد العودة أن يقسم اليمين الدستورية كوزير جديد للمالية".

وتابع أن "القانون الفلسطيني ينص على أن قبول استقالة أي وزير يتم بعد التشاور بين رئيس الحكومة ورئيس السلطة الفلسطينية، الا أن فياض قبل الاستقالة دون مشورة الرئيس عباس وهو ما احدث نوعا من التوتر، الامر الذي حدا بعدد من المسؤولين للتدخل بين عباس وفياض، الا أن اصرار فياض على عدم حل الاشكال حتى الان يعقد الامور".

وبحسب مصدر مقرب من قسيس فان "الرئيس عباس طلب منه الدوام في وزارة المالية لكن عدم حل الاشكال حال دون عودته حتى الان لوزارته".

وأضاف المصدر أنه "بعد ابلاغ قسيس بقرار الرئيس بعودته لوزارة المالية التقى قسيس مع فياض لبحث ترتيبات العودة الان أن فياض لا يزال مصمما على أن قبول الاستقالة تم ولا تراجع عنه".

وأكد المصدر أنه "اثر المشكلة التقى عباس بوزراء فتح في حكومة فياض حيث اعلن عقب الاجتماع أن وزراء فتح في الحكومة الفلسطينية يضعون استقالتهم تحت تصرف الرئيس عباس".

وبحسب مسؤول فلسطيني فانه "رغم نفي كل هذه الاخبار رسميا الا أن المشكلة تتعقد".

قوات الشرطة المصرية بين كماشتي النزاع السياسي والغضب الشعبي

القاهرة/وكالات

تسود حالة من الغضب بين رجال الشرطة المصريين الذين نظموا اضرابا غير مسبوق احتجاجا على الزج بهم في النزاع السياسي واستخدامهم من قبل السلطة لمواجهة الاضطرابات التي تشهدها البلاد منذ "نوفمبر" الماضي.

ويواجه رجال الشرطة اتهامات من قبل المعارضة المصرية والنشطاء المعادين للرئيس محمد مرسي وجماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها بالاستخدام المفرط للقوة ويشعرون بأنهم مكروهون في مجتمعهم في حين انهم لا يفعلون سوى تنفيذ التعليمات الصادرة اليهم.

وأكد العقيد في شرطة بورسعيد حسن مصطفى لوكالة الصحافة الفرنسية أن "المجتمع كله ضدنا ويعتبرون المتظاهرين "الذين يسقطون في صدامات مع الشرطة" شهداء في حين اننا لا نملك حتى وسائل الدفاع عن أنفسنا".

وأضاف العميد حفني عبدالتواب من مديرية أمن الاسكندرية، في تصريحات نشرتها صحيفة الشروق المستقلة: إن رجال الشرطة "يدفعون ثمن النزاعات السياسية في حين انهم معرضون للمحاكمة الجنائية "اذا ما ثبت قيامهم بقتل متظاهرين" أو للقتل" خلال المواجهات التي تتزايد وتيرتها منذ نهاية العام الماضي.

وبدأ التململ داخل صفوف الشرطة قبل أسابيع بتظاهرات متفرقة ولكن مئات من رجال الشرطة قرروا الخميس الاضراب في القاهرة والاسكندرية وعدة محافظات أخرى في الصعيد "جنوب" وسيناء ودلتا النيل وكذلك في المحافظات الثلاث المطلة على قناة السويس "شمال شرق".

وفي محاولة للتهدئة قرر وزير الداخلية اقالة قائد قوات الأمن المركزي "مكافحة الشغب" وعين ضابطا رفيعا أخر محله. ولكن على الرغم من قرار الوزير ظل رجال الشرطة مصممين على مواصلة تحركهم.

وقطع عدد كبير من ضباط وعناصر الشرطة بمحافظة الأسكندرية، أمس الأول، خطوط سكك حديدية، مطالبين بإقالة وزير الداخلية. وقال وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم امس الأول، إن الأزمة القائمة في البلاد حاليا لا ترتبط بشخصه، معربا عن استعداده للاستقالة في الحال "إذا كان ذلك سيحل الأزمة". وأضاف في مؤتمر صحافي إنه لا يمكن القول إن هناك إضرابا كاملا من أفراد الشرطة، معتبرا "أن هناك إضرابا عن العمل من جانب البعض".

واستطرد قائلا: إنه يقدر تلك الضغوط والهجوم الذي يتعرضون له "ضباط وعناصر الشرطة" من وسائل الإعلام، لافتا إلى أن نفس السيناريو قد تكرر مع الوزراء السابقين والهجوم عليهم لأن هذه أصول وسياسة الوزارة ولا تتغير بتغير الوزير.

كما نفى إبراهيم ما أشيع عن نية بعض الضباط الانضمام إلى المتظاهرين حتى تحقيق مطالبهم، وقال: " لن ينضم أي رجل شرطة إلى المتظاهرين لأني أقدر مدى وطنيتهم"، مؤكدا أن المشكلة لا ترتبط بشخصه ولكن هذا ما روجه الإعلام، وإذا كان كذلك "فسوف أتقدم باستقالتي في الحال".

وأوضح العقيد محمد فوزي من مديرية امن الاسكندرية لصحيفة الشروق: "سنواصل الاضراب حتى تستجيب الحكومة لمطالبنا وهي ابعاد الجيش عن السياسة ووقف اخونة وزارة الداخلية وإقالة الوزير".

وكانت الاحتجاجات امتدت خلال الأيام الاخيرة إلى معسكرات قوات الأمن المركزي وخصوصا في الاسماعيلية اذ رفض رجال الشرطة القيام بمهمة كلفوا بها في مدينة بورسعيد المجاورة حيث سقط اكثر من 48 قتيلا، من بينهم ثلاثة رجال امن، في مواجهات متقطعة بدأت في نهاية "يناير" الماضي.

وتعد هذه أهم حركة احتجاج في صفوف الشرطة المصرية منذ تمرد قوات الأمن المركزي في "فبراير" 1986م الذي اضطر الرئيس السابق حسني مبارك إلى الاستعانة بالجيش لانهائه. ومازال قطاع كبير من المصريين ينظرون نظرة سلبية للشرطة ويعتبرونها اداة للقمع رغم مرور عامين على سقوط نظام مبارك الدكتاتوري الذي استند إلى جهاز امني عنيف كان يمارس التعذيب بشكل منهجي.

وبحسب منظمات حقوقية مصرية، فإن اكثر من 70 قتيلا سقطوا في المواجهات مع الشرطة منذ التظاهرات الاحتجاجية التي نظمت في 25 "يناير الماضي" بمناسبة الذكرى الثانية لانطلاق الثورة ضد مبارك.

وخلال الأسابيع الأخيرة، اثارت حالتا الناشطين الشابين محمد الجندي "27 سنة" ومحمد الشافعي "22 سنة" غضبا شديدا ضد الشرطة، الأول ظل مفقودا لمدة أسبوع في نهاية "يناير الماضي" بعد مشاركته في تظاهرات في ميدان التحرير بالقاهرة قبل أن يعثر أصدقاؤه على جثمانه في مستشفى الهلال في القاهرة التي أكدت انه توفي اثر نقله اليها متأثرا بجروح ناجمة عن تعرضه لحادث سير بينما أكدت أسرته انه توفي جراء التعذيب في احد معسكرات قوات الأمن المركزي في العاصمة المصرية.

وعزا وزير الداخلية في مؤتمر صحفي غضب رجال الشرطة إلى "محاربة" وسائل الاعلام لهم قائلا "لا أتخيل أن يحارب جهاز الشرطة بهذا الشكل في جميع وسائل الاعلام" مضيفا أن "هناك هجوما على كل رجال الشرطة بحيث يتم تصويرهم على أنهم سفاحون وقتلة".

وحذر الوزير في تصريحاته التي نقلتها وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية الرسمية من أن "الهجوم الشديد على الشرطة يمكن أن يؤدي لانسحابها"، مضيفا أن "الخيار للشعب في أن يترك رجل الشرطة وفرد الأمن يمارس عمله أو أن ننسحب من المشهد بأكمله".

وأكد انه "لا يمكن أن تقوم القوات المسلحة بدور رجل الأمن في مصر".

وبدأ المعلقون يحذرون من "انهيار" كامل للشرطة.

وأضاف احد كتاب الاعمدة في صحيفة الشروق عبدالرحمن يوسف (إسلامي معتدل): إن "وزارة الداخلية على وشك الانهيار ولا ارى حلا إلا الانتخابات الرئاسية المبكرة" معتبرا انه "إذا حدث الانهيار فسوف يخسر جميع المصريين، ولكن أكبر الخاسرين بلا شك هم جماعة الإخوان المسلمين، ومشروع الإسلام السياسي كله".

المعارضة التونسية تتهم «النهضة» بالإقصاء

تونس/وكالات

رفض رئيس "حركة نداء تونس" المعارضة رئيس الوزراء التونسي الأسبق الباجي قائد السبسي تحميل المعارضة التونسية المسؤولية عن عدم توسيع قاعدة الحكم برفضها التعاطي مع حزب النهضة، مشيرا إلى أن مجلس الشورى بالحركة هو من يحكم البلاد.

وقال السبسي لوكالة الأنباء الألمانية «د ب أ»: "الموجودون بالنهضة لا يوجد عندهم ثقافة التعامل مع غيرهم، وفي ما يخص النداء فالنهضة هم الذين قرروا من البداية عدم التعامل معنا وأقصونا".

وتابع: "على المستوى الحزبي، لم يتصلوا بنا ولكن الوزير الأول اتصل بي بشكل شخصي لوجود علاقات سابقة وتحاورنا في عدة موضوعات ولكن دون طلب مساهمة حتى في مفاوضات التشكيل"، في إشارة إلى الحكومة التي أعلن رئيس الوزراء المكلف علي العريض تشكيلها الجمعة ومن المقرر أن يصوت المجلس الوطني التأسيسي عليها الثلاثاء.

وأردف: "نحن بالنداء كنا مرتاحين لذلك لأننا نعرف أن العملية لن يكون بها تغيير جوهري. وإذا نجحوا سنفرح لهم وإذا فشلوا فلا مسؤولية علينا".

ووصف السبسي الحكومة الجديدة بأنها "هي ذاتها حكومة حمادي الجبالي ولكن بدون شخص الجبالي، باختصار حكومة الترويكا رقم 2". وأضاف: "لقد اختاروا ذات العناصر "الحزبية" التي كانت موجودة بحكومة الجبالي التي سبق وأعلن عن فشلها، ولذا لا أتصور أن هذه الحكومة سيكون مستقبلها كبيرا، فلا شيء تغير سوى تحييد الوزارات السيادية".

وحول تقييمه للطرح الذي توقع أن يكون حزب النهضة قد قام بخدعة الشعب التونسي عبر تقديم الجبالي لاستقالته كمحاولة لامتصاص غضب الشارع بعد حادث مقتل المعارض اليساري شكري بلعيد وأيضا ليكتسب شعبية سياسية واسعة عبر طرح مبادرة حكومة الكفاءات تمهيدا لترشيحه لرئاسة الجمهورية، قال: "لا أعرف إن كانت خدعة أم لا، ولكنها عملية غير ناجحة".

وحول توقعاته بشأن ما إذا كانت تونس ستصبح أول دولة من دول الربيع العربي "تلفظ" الإسلاميين بعد أن كانت أول دولة توصلهم إلى السلطة، قال: "لسنا ضد أحد ولا نريد أن نلفظ أحدا، نحن منفتحون ولكن من جاؤوا للحكم ليسوا كذلك ويرفضون التعامل مع غيرهم ولا يعتبرون الرأي المعارض جزءا أساسيا من العملية الديمقراطية، بل يعتبرونه خيانة".

وتابع: "نحن نرفض التقسيمات المطروحة مسلمين وعلمانيين وكفارا، الشعب التونسي كله مسلم منذ أربعة عشر قرنا، ولكننا نقول هناك ديمقراطيون يؤمنون بتداول السلطة، وهي أساس العملية الديمقراطية وضمان عدم الدخول للحكم السلطوي".

مظاهرة مليونية تضع الجزائر على درب الربيع العربي

الجزائر/وكالات

تحبس السلطات الرسمية في الجزائر أنفاسها على حملة التعبئة التي يشنها ناشطون وحقوقيون من أجل مسيرة "مليونية" مقررة للخميس في عاصمة النفط الجزائري محافظة ورقلة التي تبعد حوالي 800 كلم جنوب شرقي العاصمة.

وتقررت "المليونية" ردّا من هؤلاء الناشطين على ما أسموه الوصف السلبي الذي أطلقه رئيس الحكومة عبدالملك سلال على مسيرة العاطلين عن العمل التي قاموا بها في 24 من الشهر الماضي بمناسبة ذكرى تأميم المحروقات والتي كانوا يعتزمون خلالها السير من ورقلة إلى حاسي مسعود على مسافة 200 كلم.

وقال عبدالملك سلال: إن الأمر يتعلق بـ"شرذمة"، الأمر الذي أثار حفيظة هؤلاء الناشطين وقرروا الرد عليه بمسيرة مليونية ورفعوا سقف مطالبهم إلى الدعوة لرحيله من الوزارة الأولى.

ولأن حملة التعبئة قطعت أشواطا متقدمة على مواقع التواصل الاجتماعي، وظهر تضامن كبير مع هؤلاء الناشطين، فإن الحكومة تحاول احتواء الموقف عبر عدة قرارات استباقية درءا لأي انزلاق، سيما في ظل إدراكها أن مقومات الانفجار قد تغذت بقوة مؤخرا بعد الكشف عن فضائح الرشوة في عملاق النفط الجزائري وعلى مستويات عليا من السلطة، مقابل تفشي البطالة وتدهور الخدمات خاصة في مناطق الجنوب، كما أن انتقال العدوى إلى المدن الأخرى ليس مستبعدا في حال أي انزلاق.

السلطات الجزائرية التي استطاعت إجهاض كل المسيرات منذ اندلاع أحداث السكر والزيت في يناير 2011م، تحت ذريعة القانون الذي يحظر التظاهر في العاصمة تفاديا لأي استغلال من طرف الإرهابيين، تجد نفسها هذه المرة أمام نوع جديد من الناشطين لا يمتون بصلة إلى الأحزاب المعارضة التي دعت في العام 2011م إلى تغيير النظام.

وأبرز مميزات ناشطي مليونية الخميس القادم أنهم من الجيل الجديد الذي يحمل مطالب مشتركة لجميع الجزائريين، ولم يسبق للرأي العام أن عرفهم في مواطن الفشل السياسي الذي يطبع الطبقة السياسية والسلطة معا، ولعل اختيارهم لعاصمة النفط يحمل أكثر من رسالة ودلالة.

وسارع وزير الداخلية، دحو ولد قابلية، إلى نفي وجود مطالب سياسية وراء الاحتجاجات التي تشهدها بعض مناطق جنوب البلاد بالصحراء خوفا من التوظيف الإعلامي الخارجي.

وقال ولد قابلية: "إن بعض المشاكل التي يشهدها سكان الجنوب هي اجتماعية واقتصادية، من أهمها فرص العمل، وليست سياسية".

وكان منسق اللجنة الوطنية للدفاع عن العاطلين عن العمل التي تحضر لتنظيم المليونية، الطاهر بلعباس، "قررنا تنظيم أضخم مسيرة يمكننا حشدها يوم 14 مارس من أجل الرد على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام من تصريحات منسوبة للوزير الأول الذي وصف مجموعتنا بأنها شرذمة، وسنقرر قريبا إن كانت المسيرة السلمية التي ستحتضنها ولاية ورقلة سيتبعها اعتصام في ساحة التحرير بمدينة ورقلة".

وقال أحد ممثلي الحركة الاحتجاجية الجديدة "ج.م" من غرداية: إن المسيرة القادمة ستكون مقياسا حقيقيا لمدى شعبية حركتنا.

وأكد المتحدث: "قرر ممثلون عن عدة ولايات في آخر اجتماع عقدته اللجنة الدعوة إلى المسيرة السلمية وتجنيد كل الإمكانات لإنجاحها".

يشار إلى أن الجزائر نجحت في تحييد الشارع الجزائري عن الاستجابة السريعة التي لاقتها دعوات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا عبر التخويف من تكرار تجربة العشرية السوداء التي عاشت الجزائر على وقعها وخلفت قرابة 200 ألف قتيل ومفقود.

لكن مراقبين يقولون إن السلطات الجزائرية بحاجة إلى خطوات سريعة في المجال الاجتماعي لقطع الطريق أمام دعوات "الربيع" هذه المرة، وهي دعوات نابعة من الداخل الجزائري، وليست وافدة.